الاجرام والاصلاح

وسائل اصلاح المسجونين بعد الافراج عنهم

لمحمد رياض
مفتش الضبط بمحافظة مصر

انهُ ليبدو بادىء الرأي ان طرائق الاصلاح يجب ان تقتصر على الرجال الاشداء الذين لم يبلغوا سن الكهولة فهم وحدهم الذين يخشى منهم على اضطراب الامن بعد اخلاء سبيلهم . اما صغار السن فان اجرامهم يرجع الى عدم تكامل نموهم العقلي وجرائمهم في الغالب من الجنح البسيطة التي لا تهدد الامن فضلاً عن ان اصلاحية الاحداث بنظامها الحاضر كفيلة باصلاح حالهم وتوجيههم حسن السبيل

ويهمني في هذا الصدد ان اشير الى ظاهرة كشفت عنها المشاهدات ، وهي ان بعض هؤلاء الاحداث قد يدربون في الاصلاحية على حرفة لا رواج لها في الوسط الذي يعيشون فيه او ينتظر ان يرتدّوا اليه بعد خروجهم فيضيق بهم السبيل عن مزاولتها — لذلك وجب ان يراعى في الاصلاحية تدريب هؤلاء الاحداث على الحرف التي تتسع لها اوساطهم حتى يتسنى بذلك تفادي ما يقوم من صعوبات في تدبير عمل لهم

وهنالك تسهيلات موضوعة في المحافظات والمديريات لعناية بهؤلاء الاحداث بعد اخلاء سبيلهم من الاصلاحية تصد بها معاونتهم في ممارسة حرفة تفي بحاجات معيشتهم وتلهمهم صلاح الحال ، وقد تألفت في محافظة مصر من سنين متعددة لجان يتخب اعضاؤها من كبار اصحاب المصانع والتجار بدائرة اقسام المدينة مهمتها اسناد بعض الحرف الى هؤلاء الاحداث وهو مشروع جليل لا شك في انهُ يؤتي اطيب الثمرات لو اعاره رجال الادارة المشرفين على تصنيفه ما يستحقه من العناية والرقابة

اما النساء فان اجرامهن نادر لا لأن طبيعتهن النفسية اكثر صلاحاً من الرجال كما توهم بعض العلماء لان لامبروزو كما يقول « كلارنس دارو » Clarence Darrow في مؤلفه عن الجريمة وعلاجها « أسهل حياة من الرجال »

فالمرأة تعيش في كنف الرجل مبدئياً عن أسباب الكفاح في معترك الحياة يؤيد ذلك

ارتفاع نسبة اجرام النساء في بعض البلدان الاجنبية في السنين الاخيرة حيث بدأت المرأة تقوم بنصيبها في الحياة الاجتماعية والاقتصادية. أما في مصر فما زالت المرأة بمعزل عن ملاحقة الرجل في ميدان الحياة العامة وما زال اجرامها على نسبته المنخفضة. (راجع احصاء السجون سنة ١٩٣٧ القضائية فان المتوسط اليومي لعدد المسجونين ٦٨٠ من النساء يقابلهن ١٣٨٥٢ من الرجال عدا الاحداث الذكور والاناث). واجرام النساء في مصر قاصر على حوادث قليلة بعضها لا شأن كبير له والخطير منها نرى فيه المرأة شريكة للرجل وتخضع فيه لتدبيره عدا حوادث فردية كجريمة القتل بالسم ترتكبها المرأة تحت تأثير ذوات خاصة ويستبعد أن تعود بعد الافراج عنها الى الاجرام

والواقع ان اجرام النساء في مصر يكاد يقتصر على السرقات وما يشابهها تفترفها المرأة تحت تأثير العوز والحاجة وافتقارها الى رعاية رجل يتكفل باسباب معيشتها. غير ان انخفاض نسبة الاجرام في النساء لا يمنع ابتكار وسائل لاصلاحهن والحد من عودتهن الى الاجرام أسوة بالرجال

فكثيراً ما نحاول ونفتن في ارتكاب الجرائم بأساليب قد تفوق أساليب الرجال مكراً وحذقاً ودهاء وكثيراً ما يكون حسن الظن بالمرأة وخيم العواقب بل كثيراً ما يكون حسن الظن هذا من الفرص التي طالما تاح لهن نقشيان المنازل وارتكاب الجرائم

﴿ المسجونون المفرج عنهم ﴾ ووجوه الاصلاح تقوم على أساسين أولهما معنوي وهو اصلاح حال هؤلاء المسجونين وما يقصد به من تقويم الاخلاق وتهذيب النفس والحض على تجنب الاجرام وصد المعوزين منهم عن البطالة وتهيئتهم لممارسة شتى الاعمال. وثانيهما مادي وهو معاونة العاطلين من هؤلاء المسجونين في ايجاد عمل لهم بعد الافراج عنهم يحصلون منهُ على اودهم ويتيهم شر الفاقة وينقذهم من البطالة ويشغلهم عن العودة الى ارتكاب الجرائم

اولاً : الاصلاح المعنوي — تنحصر كثرة هؤلاء المساجين في مصر في طبقة الدهماء التي لا تكترث طائفة مختارة لتزود بقسط من ثقافة أو تهذيب ولا يمكن ان ينتج اي اصلاح اثره اذ بدىء فيه بعد اطلاق سبيلهم فهم متى ظفروا بالافراج تفرقوا في انحاء البلاد وتعذر جمع شملهم وتأتى عليهم سليقتهم الا ان يركنوا الى ضلالتهم فلا يستجيبون الى نصح او ارشاد. اما نواة الاصلاح يجب ان تبدأ بالمسجون من بدء دخوله السجن حتى يسهل تعهده بالاصلاح وهو في متناول اليد، أعني انهُ يجب اصلاح نظام السجون المصرية فانها لم تحقق الى الآن رسالتها نحو المجتمع الانساني

لقد انقضى العهد الذي كان فيه العقاب مبنيًا على فكرة الانتقام من المجرم او الأخذ بثأر المجني عليه وقام عداء القرن الثامن عشر وتواصوا على نقض تلك المبادىء وقالوا ان العقاب وسيلة لا غاية وليس الغرض مجرد تعذيب الجاني بل الوصول الى اصلاحه فحذفوا العقوبات القاسية

واستبعدوا طرق التعذيب واعتمدوا على تنظيم السجون واصلاحها وتدريب المسجونين على العمل النافع . لذلك أصبح ضروريًا ان تكيف أنظمة السجون بما يكفل تحقيق المبدأ فهي بحالتها الراهنة لا تعدو دوراً تؤوي المجرمين ، ولا أكون مبالغاً اذا قلت ان المسجون يخرج من السجن بعد انقضاء العقوبة وهو أشد إجراماً وأكثر استهتاراً بحرمة القانون — لا يفيده السجن الا مخالطة غيره من المجرمين فلا تنقضي مدة العقوبة الا وقد اشربت نفسهُ الطبع الاجرامي

ولا يخفى ان سواد المسجونين من الطبقة الدنيا التي ألفت شظف العيش ويشتد في قسوته حتى يفوق متاعب السجون مما يهدر اثر الزجر الملحوظ في تقرير العقاب

لقد سبقتنا دول كثيرة في استنباط خير الوسائل للوقاية من استرسال المجرم في إجرامه فصدر قانون في البرتغال في اواخر القرن الماضي بابعاد المجرمين العائدين الذين لا أمل في اصلاحهم الى مستعمرات افريقيا — وصدر في اوائل القرن الحالي قانون في فرنسا يقضي بالسجن المؤبد لمعتادي الاجرام في احوال معينة في بلاد المستعمرات او الاملاك الفرنسية — وهذه القوانين شبيهة بالقوانين الانكليزية القديمة التي كانت تقضي بنفي المجرمين الى جهات بعيدة ، ثم عدل عنها لمعارضة المستعمرات الانكليزية في اتخاذ بلادها مقرًا لايواء المجرمين

وهذه العقوبات وان حققت تجنب ارتكاب الجرائم من هؤلاء المحكوم عليهم الا انها لا تطابق الاساس الصحيح في تقرير العقاب وهو ان المجرم أشبه بالمريض احوج مايكون الى علاج

﴿ انواع المجرمين ﴾ وتطبيقاً للمذهب الحديث يتعين استقصاء اسباب الاجرام في كل مجرم حتى يوصف لهُ العلاج الناجع . لذلك قسم علماء الطليان الجناة الى خمسة اقسام :— ١ — المجرم بالطبيعة . ٢ — المجرم بالعادة . ٣ — المجرم بأمياله . ٤ — المجرم بالصدفة . ٥ — المجرم المتوه

فالجناة بالطبيعة فطروا على فقدان الشعور الأدبي ولم يرتقوا مع باقي افراد الأمة بل تخلفوا عنها وظلوا يمثلون الفطرة الاولى الهمجية . ولكن هذه النظرية عدل عنها وظهر فسادها ، فان أفراد الاسرة وهم من طينة واحدة قد يكون فيهم المجرم والصالح

والجناة بالعادة هم في الغالب الذين يتمدون على الاموال . هم خاضعون لتأثير حالة معيشتهم

والمجرمون بالصدفة لم يكن الاجرام طبيعة وراثية فيهم كما في الفريق الاول ولا عادة مكتسبة كما في الفريق الثاني ولكنهم قابلون للاجرام بسبب ضعفهم امام المؤثرات الخارجية وعدم تقديرهم نتائج اعمالهم والمجرمون بميولهم في الغالب هم من عصبي المزاج سريعي التأثر وعودتهم الى حالتهم الطبيعية بعد ارتكاب الجريمة وقد يتألمون مما فعلوا

والمجرمون المتوهون مصابون بخلل في قواهم العقلية . ولا يجدي معهم غير العلاج الطبي

وان في بلاد كمصر تفشى فيها الجهل والأمية وساد الفقر كثرة سكانها وتوارث اهلها حدة

الطبع وسرعة الانفعال نرى مجرميها من الجناة بالعادة والجناة بميولهم — فالنوع الاول يندفع الى جرائم السرقات وما يشبهها او يكون مأجوراً في جرائم اخرى بقصد ابتزاز مال يعجز عن الحصول عليه بطريق الكسب الحلال ؛ وهم دائماً من العاطلين. والنوع الثاني وهو أكثر شيوعاً اجرامه نتيجة لازمة لحدة الخلق السائدة بين اهل البلاد الذين لم يصقلوا بالثقافة والتهذيب .

وان احصاءات الجرائم في القطر المصري تنطق بأن اغلب الحوادث الجنائية يقترفها الجناة لأتفه الاسباب بتأثير الانفعال النفسي والبعد عن الحكمة والروية

فجرائم القتل والاعتداء على النفس او الحريق او اتلاف المزروعات وقتل المواشي ، لا تخرج عن اخذ بالثأر او نزاع بين زوجين او خلاف في ميراث او دفع العار او علاقات غير شريفة او نزاع على مياه ري او نزاع على حدود او قسمة محصول او نزول مواشٍ في الزراعة الى غير ذلك من الاسباب الواهية التي ترتكب من اجلها أفظع الحوادث نتيجة لطرق والرعونة

وان السجون المصرية بنظامها الحالي لا تكفل اصلاحاً للمسجون . وقد دلت المشاهدات على ان كثيراً منهم يعود الى الاجرام بعد اخلاء سبيله . فاذا كان السبب الذي دفعهُ الى الاجرام عجزه عن كسب مال يقتات منهُ فان هذا العجز يشتد به عقب الافراج عنهُ وقد ضاقت في وجهه السبل واصبح منبوذاً من الهيئة الاجتماعية ؛ فلا بدَّ من عوده الى الاجرام . واذا كان من المجرمين بميوله فان حياة السجن تقصر عن تهذيبه وتقويمه ولا مفر من عودته الى سيرته الاولى

من سنين خلت سئل محافظ سجن دارتمور في انكلترا عن احد المسجونين ليلة الافراج عنهُ وكان محكوماً عليه لجريمة قتل في ميدان السباق ؛ عن الأجر الذي يستطيع كسبهُ من مزاولة مهنة شريفة ، ولما اجيب بانهُ يستطيع ان يكسب ثلاثين شلناً في الاسبوع ، اجاب متهكماً انهُ يستطيع ان يكسب ثلاثين جنيهاً من زيارة واحدة لسباق بورنموث !

لقد أدركت جميع الدول المتمدنة ان العقوبة مهما تبلغ شدتها وقسوتها لن تمنع بحال من عودة المجرم الى ارتكاب الجرائم ما لم تكن مصحوبة بوسائل اخرى تهذيبية واصلاحية — ولكن صحيح ان تكون مؤدية الى فصل المجرم عن المجتمع ردحاً من الزمن فلن تحول دون رده اليه عاجلاً او آجلاً ممتلئاً به تكون عالة عليه — لكن كان من الواجب على السلطات حماية المجتمع بابعاد المجرم وحبسه فمن الواجب كذلك ألاَّ تعيده اليه خالة من الفكر الحسن غير صالحة بل يقتضي الواجب ان تعيده الى ميدان العمل المفيد وخدمة المجتمع

ان وقاية المجرمين من العودة الى ارتكاب الجرائم لا تتأتى الاَّ عن طريق تعديل انظمة السجون ولقد قامت الحكومات بانشاء الاصلاحيات وسنت لها انظمة تقوم على الشفقة والرحمة بالمحكوم عليه

واستقصاء سبب اجرامه وتعهده بالثقافة والتعليم وتلقينه مهنة او حرفة تضمن له الكسب الحلال

ان اميركا من اكثر البلاد عناية بنظام الاصلاحيات الذي اقتبسته من ارلندا في اوائل القرن الماضي، وقطعت شوطاً بعيداً في نشره وتعديله ومن اهم هذه الاصلاحيات « اصلاحية الميراه »

هنالك يفحص المسجونون بطريقة علمية وقد القيت على اطباء السجون مسئولية جديدة وهي دراسة العلوم التي يستعينون بها في فحص كل مسجون فحصاً عملياً يؤدي الى الوقوف على سبب اجرامه ليشيروا بالمعاملة التي توافقه . وكذلك عمل ايطاليا بهذا النظام في سجونها وهو من آثار لمبروزو الذي صنف المجرمين وأسس مكتباً لهذا الفحص في « تورين » . ويقولون في بلجيكا ان اي طريقة لادارة السجن غير مؤسسة على الدراية الفنية لاسباب الاجرام ، لا يمكن ان يرجى منها فائدة ما

في هذه الاصلاحيات تلقى المحاضرات الادبية والدينية ويقوم بالوعظ والارشاد فيها كبار رجال الدين — هنالك تعرض اليها على المسجونين مناظر تنزع السوء والشر من نفوس المسجونين وتورث قلوبهم الشفقة والرحمة — هنالك تحسن رعاية المسجونين ويعاملهم عمال السجن بالادب والتسامح والاحترام — هنالك يسمح للمسجونين بممارسة الالعاب الرياضية ويدربون على الاعمال الحربية ويجري عرض حربي مرة او مرتين في الاسبوع

ولقد تحول نظام الاصلاحيات في اميركا وتوافرت الثقة في المسجونين فأنشئت سجون الخلاء « Farm Prisons » مقتبسة نظامها من دول سويسرا وهولاندا وبلجيكا على اساس نظرية جديدة « High walls and iron bars do not make a prison » ليس السجن اسواراً عالية وقضباناً من الحديد »

أنشئت هذه السجون في المزارع في أهواء الطلق في مساحات واسعة ومنها سجن تكساس ومساحته اربعون الف فدان . وقد بلغ من نجاح اصلاح المسجونين وتوافر الثقة فيهم ان يسمح لهم بزيارة ذويهم في مناسبات العزاء وعيد الميلاد . وفي بعض السجون يسمح للمسجونين بمزاولة اعمالهم المعتادة في الصباح ولا يعودون الى السجن الا للمبيت

وقالوا في اميركا ان المدة التي يستفيدها اصلاح كل مسجون غير معينة وتختلف باختلاف حالته وظروفه ، لذلك نادوا بنظرية عدم تحديد العقوبة اي ان لا يحددها القاضي عند النطق بالحكم حتى تتفق العقوبة مع مقتضيات الاصلاح واكبر معضد لهذه النظرية هو المستر « كوتواي » الذي يطلق عليه « رب العقوبة غير المحدودة » ولكن هذه النظرية غير مستحسنة في انكلترا وما زال نجاحها موقوفاً على نتائج تطبيقها ، ولم تأخذ بها بعد الشرائع الاجنبية

* * *

ليست مهمتي ان أتقصى نظام الاصلاحيات في الخارج ، ولكني سأصف شيئاً قليلاً لأثبت أن أنظمة السجون في مصر لا تطابق مع النظريات الحديثة . ولكن مصر في حالة قد

لا يلائمها تغيير عنيف في النظم ، فهنالك فارق في العادات والاخلاق والمدنية والتعليم والدين

وان نجاح نظام في بلاد ما لا يستتبع نجاحهُ في بلادنا . فما زال ملحوظاً في تقرير العقاب في مصر ان يكون زاجراً للمجرم والمجموع . ألم تر ان الحدود في الشريعة الاسلامية تقوم على الزجر والردع ، زجر الجاني وردع المجموع ، فحد الزاني رجمهُ حتى يموت وان كان محصناً او جلده مائة جلدة ان كان غير محصن وحد السرقة القطع

ان العقوبات الشديدة لها أبلغ الاثر في منع الجرائم ، فقد رأينا ان نسبة الاجرام في منطقة واحدة تزداد وتنخفض بتبدلات القضاة واختلاف تقديرهم للعقوبة بين الرأفة والشدة

ان قصوراً عنيفاً في أنظمة السجون على نسق يحاكي انظمة الاصلاحيات المشار اليها قد يزكي عادة الاخذ بالثأر ، وان شظف العيش الذي يعانيه اكثر الاهلين قد يدفعهم الى الاستهتار بنية العقاب ما دامت نهايتهُ السجن المريح

ان النظام الحالي للسجون المصرية نظام فاسد لاريب وفي سبيل الحاجة الى اصلاح ، ولكن هذا الوسع البعيد المدى الذي جرت عليه الأصلاحيات الحديثة لا يصلح للتطبيق في مصر والحاجة تدعو الى اقتباس بعض أسسه ، فان فيها اصلاحاً للمسجونين واستتباباً للامن والنظام

والواقع انهُ يجب ان تبقى العقوبات على حالها وان تضم السجون المصرية بين جدرانها معاهد يدعى اليها هؤلاء المسجونون وتلقى عليهم محاضرات خلقية واجتماعية ودينية تدعو الى تروض النفس على الاصلاح وردها عن الشر والاجرام وتهيىء من كان عاطلاً منهم الى مزاولة احدى الحرف التي تلائم بيئته واستعداده

ان اصلاحية الرجال في نظامها الحاضر نجحت نجاحاً كبيراً في اداء رسالتها ، وقد اشارت اللجان المؤلفة للتفتيش عليها الى ان المسجونين فيها يباشرون عملهم في الورش بنظام ودقة وعليهم سيماء النظافة والنشاط والاقبال على الصناعة التي اختيرت لكل منهم بحالة تبعث السرور والاعجاب . وتبين من الاحصاءات ان المسجونين الذين عادوا الى الاصلاحية بعد اخلاء سبيلهم هم نسبة قليلة لا تزيد في المتوسط على عشرة في المائة

ولسري ان قصر وسائل الاصلاح على اصلاحية الرجال فقط دون السجون الاخرى لبعض يجب المبادرة الى تلافيه . فهذه الاصلاحية لا يدخلها الا المجرم الذي تعددت سوابقهُ في جرائم قتل المواشي واتلاف المزروعات والسرقات ، بشروط خاصة لا تنطبق الا على فئة قليلة من المجرمين ، فلست أفهم وقد أحرزت الاصلاحية هذا النجاح في تقويم المجرمين ان لا تنشىء السجون الاخرى نظاماً في الاصلاح أليست المبادرة الى تقويم المسجون البادىء في الاجرام خيراً من الارجاء الى ان يمعن في الاخلال بالامن العام

« الباقي في العدد القادم »